

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

ملخص فوارق كلام الأعلام

و سلالة فوارق ما بين كلمات الأعلام هو أن المحقق العراقي قد أثبت الوجوب عبر الإطلاق الذي هو من شئون اللفظ فلم يُنكر المحقق دور الألفاظ في هذا النقاش، بينما المحقق النائيني و السيد البروجردي قد فصلا و أبعدا الوجوب عن إطار الألفاظ أساساً حيث يتفقان على أن اللفظ لا يلعب دوراً في استخراج الوجوب، فهذا هو الفارق ما بين المحقق العراقي و بين زينك العاملين.

و أما وجه الافتراق ما بين المحقق النائيني و السيد البروجردي هو أن المحقق النائيني يستربط الوجوب من عملية العقل (غير المستقل) الحاكم بتنفيذ حق المولوية، شريطة عدم ورود الترخيص، بينما السيد البروجردي يستترم الوجوب من حكم العقلاء بحيث يتکلون على المقارنة الشديدة لاستنباط الوجوب أو المقارنة الضعيفة لاقتباس الاستحباب.

اعتراضية صاحب المتنقى تجاه المحقق النائيني

لقد أشكل عليه بأن الوجوب والاستحباب يتفاوتان جوهرياً في عالم الثبوت وفي عالم الإثبات، إذ إن مبدئ الوجوب هي المصلحة اللازومية فيتحقق البعث اللازومي في عالم الإثبات، وإن مبدئ الاستحباب هي المصلحة العديمة للزوم بحيث يبعثه المولى في عالم الإثبات مع الترخيص، وبالتالي إن التفاوت في وضع اللفظ يدل على اختلافهما في عالم الإثبات أيضاً.

و أما حكم العقل بلزوم الامتثال فدعوى جزافية إذ يعتقد صاحب المتنقى أن الإنشاء ربما تولد من إرادة حتمية و ربما من إرادة غير حتمية، فلو أخرج المحقق النائيني الوجوب والاستحباب عن نطاق اللفظ لم نتمكن من إحراز الإرادة الحتمية فلا يُتاح للعقل عندئذ أن يحكم باللزوم و الوجوب إذ بداية يجب أن تُحرز الإرادة الحتمية من نفس اللفظ (البعث) لكي يتفرع على الحكم العقلي، و حيث إن المحقق النائيني قد أخرج الوجوب والاستحباب عن إطار اللفظ من الأساس فسوف يتمتع العقل أن يحكم بالوجوب نظراً إلى عدم إحرازه للإرادة الحتمية من اللفظ.[1]

احتجاج الشهيد الصدر على المحقق النائيني

لقد استشكل البحوث أيضاً على منهجة المحقق النائيني قائلاً:

يرد عليه: أولاً: أن موضوع حكم العقل بلزوم الامتثال لا يكفي فيه مجرد صدور الطلب مع عدم اقتراحه بالترخيص لوضوح أن المكلف إذا اطلع (بنحو من الأنحاء) بدون ترخيص من قبل المولى على أن طلبه نشأ من ملاك غير لزومي و لا يؤذن المولى فواته لم يحكم العقل بلزوم الامتثال و هذا يعني أن الوجوب العقلي فرع مرتبة معينة في ملاك الطلب (و درجة البعث) و هذه المرتبة لا كاشف عنها إلا الدليل اللفظي (فهو الدال الحقيقي و قنطرة إلى الوجوب) فلا بد من أخذها في مدلول اللفظ لكي ينفع بذلك موضوع الوجوب العقلي و هو معنى كون الدلالة لفظية.[2]

صياغة لمقولة المحقق النائي عن الإشكالات

وبدايةً، نعتقد أن أضرب هذه الملاحظات لا تقدح بمنهجة المحقق النائي إذ قد حرّرنا وبينًا مقولته و اعتقاده (في ص 64) بأنّ
البعث عبارة عن النسبة الإقاعية بحيث يهدف المتكلم أن يخلُق علاقةً ما بين المادة (الضرب) والمخاطب وذلك ضمن هيئة و
قالب خاص (الجملة الإنسانية أو الخبرية) بحيث لم يرخصه في الأمر، فوتقىذ سيتفعل حق المولوية فيوجب عليه الامتثال، نعم لو
علمنا خارجًا أن المولى لا يريد ذلك فهو بالقرينة وهذا واضح ولكن حارج عن فرض النائي، إذ المحقق قد صرّح بعدم وجود
الترخيص سيخصم العقل بالوجوب،

و ثانياً: نلاحظ على المحقق الشهيد الصدر و صاحب المتنى بأنهما قد تسلماً توفر الإرادة اللزومية فننقول: لو اتضحت الإرادة
اللزومية لما قادتنا الحاجة في اللجوء إلى حكم العقل، إذ نفس اللفظ قد دلّ على البعث الوجobi كاشفاً عن الإرادة اللزومية، نعم إن
وجوب الامتثال و التنفيذ هو بحكم العقل إلا أن المحقق النائي قد تحدث حول كيفية استخراج الجعل الوجobi من الأمر الصادر
لا حين الامتثال، فلا نفتقر إلى حكم العقل في هذا الحقل.

و ثالثاً: نخاصم مقوله الشهيد الصدر حيث إن منهجه في حق الطاعة يستدعي أن يحكم عقلاً بالوجوب وفقاً للمحقق النائي أيضًا
إذ إننا نتحمل الوجوب من الأمر (مادةً أو صيغةً) فوفقاً لمعتقده حينما يرد لفظ (أمر) بوصفه أمراً و باعثاً كيف لا يحكم الشهيد عقلاً
بالوجوب، فبالرغم من أن الشهيد يتحمل الترخيص إلا أن عليه أن يحكم بالوجوب العقلي حتى لو لم يرد لفظ أساساً إذ الشبهة تعدّ
حكميةً وجوبيةً، فما بالك لو أبعثه الشارع بكلمة ناصحة في التحرير نظير: "افعل" حيث سوف يت Helm الوجوب بكل وضوح، فلا
يجدر بالشهيد أن يعرض على المحقق النائي السالك معه نفس السلك.

وبصورة عامة نقول: إن وجوب تنفيذ حق المولوية إما: 1. حين الامتثال و الوصول إلى المكلف. 2. و إما حين كيفية استخراج
الوجوب من الجعل (من قوله افعل) و الشق الثاني هو مسرح حوار المحقق النائي حيث يطبق فيه أيضاً (كالشق الأول) حكم
العقل بالوجوب.

و من الجليّ أن أساس هذه النظرية قد اقتُبست و اغُترت من المحقق الداماد (صهر الشيخ عبدالكريم الحائرى).

[1] لاحظ عبارته في ص 67.

[2] بحوث في علم الأصول، ج 2، ص: 19. و نلاحظ على المحقق النائي أيضًا بأنه وفقاً لننهجه سوف تتشكل القضية العقلية
بالتصور التالي: أقيموا الصلاة هو أمر. و كل أمر يدل على الوجوب عقلاً. فالصلة واجبة عقلاً، بينما الوجدان يحكم بأن الوجوب
قد ازدهر من نفس لفظ الأمر أو صيغته فكيف لا شأنية للألفاظ تجاه الوجوب، بل إن اللفظ البعثي قد دلّ بمفردته على الحكم
الوجobi، ثم جاء دور العقل و حكم بلزوم الامتثال في عالم الإثبات.